



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (1)

الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل:

التحديات ومتطلبات النجاح

تُظهر قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في آب 2018 وما تبع ذلك من متابعات على صعيد الرئاسة والحكومة أن الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل وبناء اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة هو محل اهتمام وأولويات القيادة الفلسطينية. ولا شك أن فكرة إنهاء التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال أو الانفكاك الاقتصادي عنها ليست بجديدة بل هي راسخة لدى صانع القرار الفلسطيني والخبراء الاقتصاديين منذ أن ثبت استغلال إسرائيل للاتفاقيات الاقتصادية مع منظمة التحرير الفلسطينية والمعروفة بـ "بروتوكول باريس" لتعميق سيطرتها على الاقتصاد الفلسطيني. وقد فرضت إسرائيل هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني قبل اتفاق أوسلو، كما استمرت بذلك بعده من خلال خرق بنود الملحق الاقتصادي لتلك الاتفاقية ومن خلال إدارة الظاهر للاتفاقيات السياسية والمفروض أن توفر إطاراً مؤقتاً لتنظيم العلاقات في الفترة المرحلية والمعروف باتفاقية أوسلو، مما أدى إلى علاقة غير متكافئة مع الاقتصاد الإسرائيلي وارتهاق وتبعية مطلقة واقتصاد مشوه كما بينت الدراسات الصادرة عن (ماس) والتقارير الدولية من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاونكتاد، وغيرها.

وبينما يربط الكثيرون فكرة الانفكاك الاقتصادي حصاراً ببروتوكول باريس، فيبحثون عن سبل لإلغائه أو تعديله أو منع إسرائيل من الاستمرار في خرق بنوده، إلا أن هناك بعداً آخر ليس أقل أهمية لتحقيق الانفكاك، وهو بناء الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز عناصر قوته، رغم اتفاق باريس وبالاستفادة مما يتيح أو بمعزل عن ذلك، ليكون مؤثراً في تحديد العلاقة الاقتصادية حتى ما بعد انتهاء الاحتلال. فالانفكاك من التبعية الاقتصادية لا يتم بمجرد امتثال إسرائيل لبنود البروتوكول أو الاستفادة الفلسطينية مما يتيح، فهناك عناصر هامة لبناء الاقتصاد الفلسطيني، بعضها متاح الآن ويمكن تحقيقه واستغلاله لتقليل التبعية - وهذه تم التطرق لها في مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 حيث تم عرض التدخلات الممكنة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني - وبعضها صعب ولكنه غير مستحيل، وبعضها غير متاح في ظل البروتوكول أو في ظل الاحتلال - سيان، ولا تتقاطع جميع التدخلات الممكنة لتقوية الاقتصاد الفلسطيني مع بنود بروتوكول باريس.

هذا فقط لتعريف إحدائيات المشكلة، فبروتوكول باريس يشكل عائقاً وأحد أهم العقبات التي يجب تذليلها نحو إنهاء التبعية الاقتصادية لإسرائيل ولكنه بالتأكيد ليس كل المشكلة. هذا مع الإدراك الكامل أنه بعد استغلال الهوامش التي يتيحها بروتوكول باريس وبعد امتثال إسرائيل لجميع بنوده يبقى هناك عائق أساسي أمام النمو الاقتصادي، هو الاحتلال. وسنلقي فيما يلي نظرة على بروتوكول باريس للتذكير بالضرر المتأني منه. ولكن قبل ذلك نعرض أهم ملامح التشوهات الاقتصادية التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. يساعد هذا العرض في توضيح أهم ملامح التبعية الاقتصادية.

### الاختلالات الاقتصادية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلال عام 1967

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 إلى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني قسراً باقتصادها. وقد تم ذلك من خلال تطبيق عدد من السياسات والقوانين العسكرية، ومن أهمها مصادرة واستغلال الثروات الطبيعية والسياحية لمصالحها والسماح للانتقال الحر للعمال الفلسطينيين للعمل في أسواقها للاستفادة من انخفاض تكاليف تشغيلهم في تعزيز نموها الاقتصادي، وفي نفس الوقت احتواء شريحة هامة من الفلسطينيين تحت الاحتلال وكبح نشاطات المقاومة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أدى تردي الأحوال الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وارتفاع الأجور في السوق الإسرائيلي إلى تدفق حوالي ثلث العاملين الفلسطينيين للعمل في السوق الإسرائيلي في بداية السبعينات.<sup>1</sup>

كذلك شددت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من قبضتها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تسهيل عبور السلع الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقييد الروابط التجارية الفلسطينية مع المحيط العربي، بينما أعاققت تدفق السلع الفلسطينية باتجاه السوق الإسرائيلي وحصرتها في المواد الخام ونتاج عدد من الصناعات التقليدية عن طريق التعاقد من الباطن. وفي هذا الإطار، أصدرت سلطات الاحتلال العديد من القوانين العسكرية التي تحد من تطور القطاع الصناعي الفلسطيني ومنع إنشاء نظام مصرفي فلسطيني

<sup>1</sup> National Accounts of Judea, Samaria and Gaza area 1968-1986. Israel Central Bureau of Statistics.

(Diwan and Shaban 1999<sup>2</sup>). وفي المحصلة، أدت هذه الإجراءات إلى خلق تشوهات عميقة في الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة بشكل ملموس خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم. فهذا النمو نتج بشكل رئيسي عن التحويلات المالية للعمال من السوق الإسرائيلي وبعيداً عن النمو الاقتصادي السليم والمرتبط بتراكم رأس المال المنتج ورأس المال البشري (Arnon and Weinblatt 2000; Dessus 2004)<sup>3</sup>.

### الانعكاسات الاقتصادية لبروتوكول باريس الاقتصادي

اندلعت الانتفاضة الأولى في نهاية عام 1987 لتعبر عن رفض الفلسطينيين لاستمرار الاحتلال وتطلعهم إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي عام 1993، تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية على إنشاء السلطة الفلسطينية كأحد أهم مخرجات اتفاقية إعلان المبادئ، والتي باتت تعرف باتفاقية أوسلو. إذ منحت هذه الاتفاقية، وما تلاها من اتفاقيات (اتفاقية غزة-أريحا والاتفاقية المرحلية واتفاقيات أخرى) الفلسطينيين ولاية إدارية وأمنية على قطاع غزة وحوالي 18% من أراضي الضفة الغربية (ما يعرف بمناطق "أ") وولاية إدارية على مناطق "ب". فيما أبقت سيطرتها الكلية على حوالي 60% من المساحة الكلية للضفة الغربية (مناطق "ج"). وقد تضمنت اتفاقية غزة-أريحا ثم الاتفاقية الانتقالية كملحق اتفاقية اقتصادية (بروتوكول باريس) لتحكم العلاقات الاقتصادية بينهما خلال الفترة الانتقالية مؤكدة أن الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة، بما يعني حرية حركة السلع الأفراد داخل المناطق الفلسطينية، مع حرية الوصول إلى المعابر الإسرائيلية واستخدام المعابر مع الدول العربية—

وقد شملت هذه الاتفاقية العديد من الجوانب الاقتصادية أهمها:

- سياسات الاستيراد والضرائب المباشرة وغير المباشرة.
- شحن البضائع ومسؤولية السلطة الفلسطينية على المعابر التجارية ومعابر الأفراد.
- مقاصة الإيرادات من ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.
- البنوك والمسائل المالية والنقدية والسياسات ذات العلاقة.
- العمل في إسرائيل والاستقطاعات الضريبية والتأمينات الخاصة ذات العلاقة.
- نقل المنتجات الزراعية والسيطرة على الأمراض والآفات الزراعية.

ومن المهم الإشارة إلى أن ديباجة هذه الاتفاقية قد أكدت أنها تؤسس لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتمكين الفلسطينيين من تطبيق قراراتهم الاقتصادية بما يتماشى مع أولوياتهم وخططهم التنموية. وعلى الرغم من ذلك، حدث بنود هذه الاتفاقية من قدرة السلطة الفلسطينية على رسم سياسات اقتصادية مستقلة تتماشى مع أولويات ومصالح الشعب الفلسطيني. فقد أبقت الاتفاقية على نظام الغلاف الجمركي الذي كان سائداً قبل إنشاء السلطة الفلسطينية وحوالته من أمر واقع بقوة الاحتلال إلى اتفاق تعاقدي بين الطرفين. ولزمت السلطة الفلسطينية، إلى حد بعيد، بالسياسات الضريبية الإسرائيلية، فيما تركت هامش لصياغة السياسات الاقتصادية بحرية في جوانب ضيقة ولعدد محدود من السلع، ضمن ما يعرف بفوائم السلع "أ" و "ب". فمثلاً، ألزمت الاتفاقية السلطة الفلسطينية بتطبيق مستوى التعرفة الجمركية الإسرائيلية كحد أدنى وألا تقل ضريبة القيمة المضافة عن نقطتين من تلك المعمول بها في إسرائيل. كما تركت للسلطات الإسرائيلية مسؤولية التفتيش على البضائع وجمع الإيرادات الضريبية عند مرورها عبر المعابر الإسرائيلية. الأمر الذي أفقد السلطة الفلسطينية القدرة على مراقبة الأسواق الفلسطينية وضبط التسربات المالية الناشئة عن الاستيراد المباشر وغير المباشر (الاونكتاد، 2014)<sup>4</sup>. كما أضحت الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتقلبات الناتجة عن التغيير في السياسات النقدية الإسرائيلية

<sup>2</sup> Diwan, I and Shaban, R (1999) "Development Under Adversity: The Palestinian Economy in Transition". MAS and the World Bank, Washington D.C.

<sup>3</sup> Arnon, A and Weinblatt, J (2000) "Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine. Ben-Gurion University of the Negev, Israel. Photocopied.

Dessus, S (2004) "A Palestinian growth history, 1968-2000". Journal of Economic Perspectives, 19: 447-69.

<sup>4</sup> <https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=1034>

وتغير سعر صرف العملة الإسرائيلية. ناهيك عن تخويل سلطات الاحتلال الإسرائيلي جمع وتحويل إيرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية وما يتبع ذلك من استخدام هذا التحويل كوسيلة للابتزاز السياسي.

ويعاب أيضا على اتفاقية باريس، بحسب العديد من الاقتصاديين والمتابعين، أن تطبيقها يعتمد بشكل جوهري على حسن النوايا من قبل الطرفين وعدم وجود مرجعية دولية واضحة للفصل في النزاعات المحتملة (الشعبي، 2013). وكبديل لتلك المرجعية، نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة اقتصادية فلسطينية-إسرائيلية مشتركة لمتابعة تنفيذ بنودها ومعالجة المشاكل ذات العلاقة. كما اشترطت الاتفاقية موافقة سلطات الاحتلال بشكل مسبق على تعديل أي من بنودها. ويبدو أن قبول الفلسطينيين لهذا الاتفاق على عيوبه قد جاء على أمل إنهاء الفترة الانتقالية بعد خمس سنوات كما كان مخططا والتفاوض على اتفاقية تعكس في جوهرها استرجاع للسيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية نهاية عام 2000، توقف عمل اللجنة الاقتصادية واللجان الفرعية المنبثقة عنها، مما ساهم في تعطيل متابعة تنفيذ اتفاقية باريس. فأضحت اتفاقية باريس المرجعية التي تحكم العلاقة الاقتصادية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي طوال السنين السابقة وربما في المستقبل المنظور طالما أن فرص إحلال السلام العادل تكاد تكون معدومة. ومن الجدير ذكره، أن القوة الجبرية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي قد فرضت على السلطة الفلسطينية الامتثال لجميع بنود اتفاقية باريس وأعفت نفسها من الالتزام بعدد منها ومن أهمها إعادة تفعيل اللجنة الاقتصادية. فكما وضح أعلاه، أي اقتراح من قبل السلطة الفلسطينية لتعديل بنود الاتفاقية يستوجب موافقة إسرائيلية. هذا إضافة إلى أن إسرائيل قد أخلت بالبنود المتعلقة بحرية الحركة، حيث تم فصل الضفة الغربية عن غزة، وفرض حصار اقتصادي كامل على قطاع غزة منذ عام 2007.

وبدلا من أن تساهم اتفاقية باريس الاقتصادية في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، ازداد الأمر سوءا (نورد في جدول رقم (1) في الملحق قائمة بأهم الخروقات الإسرائيلية لبروتوكول باريس). فقد تعمق الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في عدة مناح بما فيها التشغيل، فبحسب بيانات مسوح القوى العاملة الفلسطينية لعام 2017، بلغت نسبة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل حوالي 19% من مجموع القوى العاملة في الضفة الغربية. ومن الجدير ذكره أن التحويلات المالية من العاملين في إسرائيل تشكل أكثر من 35% من فاتورة الأجور لجميع العاملين بأجر (بحسب إحصاءات مسوح القوى العاملة لعام 2017). إذا، فالاقتصاد الفلسطيني، خصوصا في الضفة الغربية، يعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من العمال الفلسطينيين في إسرائيل. ويمكن الاستنتاج أن انخفاض عدد العاملين في إسرائيل سيؤثر سلبا على الاقتصاد الفلسطيني، على الأقل في المستوى المنظور، من جانب ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات (تأثير انخفاض التحويلات المالية). ولنا أن نتصور كيف سيسوء الوضع الاقتصادي، وربما يدخل في حالة كساد، إن انخفض عدد هؤلاء العاملين إلى مستويات أدنى بكثير، كتلك التي سادت خلال فترة الانتفاضة الثانية.

إضافة إلى مسألة التشغيل، تعد التجارة الخارجية أحد أهم أوجه الارتباط بالسوق الإسرائيلي. فما زالت إسرائيل هي المورد الأساس للسلع إلى السوق الفلسطيني، لتشكل حوالي 55% من مجمل الواردات المسجلة خلال عام 2017.<sup>5</sup> وعلى الرغم من تراجع هذه النسبة خلال السنوات السابقة، بسبب الاستيراد المباشر من دول أخرى، ما زالت إسرائيل المزود الأساس للسلع الإستراتيجية كالوقود والكهرباء، والماء، والأسمنت، والأعلاف، حيث تشكل هذه السلع ما يقارب 50% من مجمل الواردات من إسرائيل.<sup>6</sup> وكذلك على صعيد الصادرات، تشكل إسرائيل الوجهة الأساسية لمنتجات القطاعات الصناعية النشطة كصناعة الحجر، والأثاث، والبلاستيك، والأحذية. هذا إضافة إلى القيود المرتبطة بمسألة التحويلات الضريبية والجمركية. فما زالت السلطة الفلسطينية تزرع تحت رحمة سلطات الاحتلال في تحويل العائدات الجمركية والضريبية واستخدامها كأداة للضغط السياسي.

<sup>5</sup> يستثنى هذا الرقم ما يصل إلى السوق الفلسطيني عن طريق التهريب.

<sup>6</sup> مصدر بيانات الاستيراد من إسرائيل هو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

والمحصلة النهائية لمخرجات باريس الاقتصادي، إجماع كافة الدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية، على أن أداء الاقتصاد الفلسطيني قد تراجع تراجعاً حاداً في السنوات العشر الأخيرة، حيث زادت اختلالاته الهيكلية وأدت إلى تشوهات اقتصادية متداخلة ومتعددة وأضعفت من قدرته الإنتاجية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاونكتاد، وتقارير متنوعة)، وقد أكد آخر تقرير لصندوق النقد الدولي عرض في (ماس) بتاريخ 2018/12/11 ما تم عرضه سابقاً حول مظاهر ودلائل التشوهات للاقتصاد الفلسطيني، إذ بين هذا التقرير ما يلي:

- تزايد معدلات البطالة بشكل غير مسبوق وخاصة في قطاع غزة.
- تزايد عجز الموازنة وتزايد الدين العام وتراجع القدرة المالية للسلطة الفلسطينية وتزايد التسرب المالي الناجم عن خروقات وسوء تطبيق إسرائيل لبروتوكول باريس.
- تزايد الاعتماد على المنح الخارجية التي أخذت بالتراجع وتركت آثاراً سلبية متعددة على خطط الحكومة للإنفاق والاستثمار.
- تشوه بيئة الأعمال في فلسطين وتراجع الاستثمارات.
- وقد بين التقرير أيضاً من خلال التنبؤ بمؤشرات الاقتصاد المستقبلي بانها ستكون أكثر حدة وأكثر بروزاً بالمقارنة مع السنوات السابقة، حيث ستشهد هذه المؤشرات تراجعاً إضافياً نتيجة تدهور الأوضاع في قطاع غزة.

ومع زيادة التعنت الإسرائيلي وتتصله من الالتزامات السياسية وظهور المخاطر المحدقة بفلسطين من تداعيات صفقة القرن، ازدادت الأصوات التي تنادي بالانفكاك الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، من حيث تجاوز بنود بروتوكول باريس من ناحية، وتعزيز مقومات الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى. وقد أصدر المجلس المركزي الفلسطيني، خلال اجتماعه في شهر آب الماضي، عدة قرارات دعا أحدها إلى الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل على أساس أن المرحلة الانتقالية لم تعد قائمة (راجع جدول (2) في الملحق للمزيد عن أهم إجراءات الانفكاك المقترحة من قبل المجلس المركزي مع إضافات لإجراءات أو تدخلات وردت في مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 لمواجهة تحدي "هيمنة الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الوطني وعدم التزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة").

في ظل تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وغياب السيادة الفلسطينية على المعابر والحدود، وخرق إسرائيل للعديد من بنود بروتوكول باريس (راجع قائمة الخروقات في الملحق - جدول (1))، وبالإشارة إلى ما يمكن عمله من سياسات وتدخلات كالمدرجة في جدول رقم (2)، نطرح في هذه الورقة الأسئلة المحورية التالية للنقاش لعل الإجابة عنها تساعد صانعي السياسات الفلسطينية في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الانفكاك وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك صياغة رؤية واضحة عن كيفية التعامل مع اتفاق باريس الاقتصادي وتحديد التوجهات الآنية والمستقبلية:

- ما هو مستوى الانفكاك الاقتصادي الممكن تحقيقه فعلياً في الظروف الراهنة؟ وما هي المدة الزمنية المتوقعة لذلك؟
- كيف يؤثر الانفكاك على الاقتصاد الفلسطيني في ضوء استمرار الاحتلال الإسرائيلي ومحدودية المصادر وضعف قدرة القطاع الخاص أو العام على خلق وظائف تواكب الزيادة السكانية المضطربة؟
- ما الذي يمنع تنفيذ التدخلات المقترحة الممكنة والمتداولة للانفكاك ولتعزيز الاقتصاد الفلسطيني؟
- ما هي التدخلات الاقتصادية القابلة للتنفيذ بسرعة والتي تساعد في تحقيق الانفكاك الاقتصادي خصوصاً في مسألة الاستيراد، والسياسات الضريبية غير المباشرة، والعملة؟
- كيف يمكن أن يساعد الانضمام إلى المنظمات الدولية المختلفة في ردع سلطات الاحتلال عن انتهاكاتها الاقتصادية بحق الشعب الفلسطيني؟

## ملحق

### جدول (1): قائمة الخروقات الإسرائيلية لاتفاقية باريس الاقتصادية

المادة في بروتوكول باريس	فقرة رقم	الخروقات الإسرائيلية للمواد
المادة الثانية: اللجنة الاقتصادية المشتركة	1,2,4	اللجنة غير مفعلة منذ عام 2000، حيث لم تعقد أي اجتماعات باستثناء اجتماع واحد في العام 2009 لم ينتج عنه شيء.
	2,3,4,16	لم يتم مراجعة قوائم السلع A1, A2 & B إلا مرة واحدة وأواخر العام 1977 في اجتماع للجنة الاقتصادية في حينه ولم يتم مراجعتها وتعديلها بعد ذلك ابداً.
	6	لم تلتزم إسرائيل بالتزاماتها كعضو في اللجنة بالتشاور مع الفلسطينيين وإعلامهم قبل إجراء أي تعديلات أو تغييرات على سياسة الاستيراد الإسرائيلية أو معدلات التعرف التي تؤثر على الفلسطينيين.
	8	لم يتم التوصل لأي اتفاق حول قواعد المنشأ ذلك لان اللجنة الفرعية المشتركة لم تجتمع نظراً لعدم رغبة الاسرائيليين بتغيير الوضع القائم.
المادة الثالثة: ضرائب وسياسات الاستيراد	12	عدم اعتراف إسرائيل بشهادات المقاييس الفلسطينية وعلامات المطابقة وحرمانها السلطة الوطنية الفلسطينية من حقها في وضع سياسة خاصة بها لمنتجات البترول.
	13	إغلاق إسرائيل جسر دامية (جسر الأمير محمد) على نهر الأردن بين الضفة الغربية والأردن.
	14	تواصل إسرائيل حرمان السلطة الفلسطينية من حقها بالسيطرة الكاملة على تنفيذ سياسة الاستيراد الخاصة بها على المعابر الحدودية الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ تمنع السلطات الإسرائيلية تواجد مسؤولي الجمارك الفلسطينية على جسر الملك حسين؛ إغلاق إسرائيل معبر رفح منذ عام 2007 إلى 2010. ممارسة التمييز العنصري ضد المستوردين والمخلصين الفلسطينيين، مما ينتج عنه تأخير المعاملات وتكاليف إضافية.
المادة الرابعة: المسائل المالية والنقدية	10	توقف البنوك الإسرائيلية عن رقد البنوك في قطاع غزة بالأوراق النقدية بعملة الشيكال منذ عام 2007 ولغاية الآن، وتشديد القيود المفروضة على تحويل الأموال من الضفة الغربية إلى قطاع غزة. يشكل وقف عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة أحد أهم المعوقات أمام إصدار عملة فلسطينية وطنية.
	14,15	لم يلتزم الجانب الاسرائيلي بتحويل الفائض النقدي بعملة الشيكال بالسوق الفلسطيني الى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية. في 2011 سمح البنك المركزي الإسرائيلي بتحويل مبالغ محدودة من البنوك الفلسطينية (120) مليون شيكل شهرياً.
المادة الخامسة: الضرائب المباشرة	4	لم تلتزم إسرائيل بتحويل جميع الضرائب التي تستقطعها من العمال الفلسطينيين كضريبة المعادلة، مساهماتهم في التأمين الصحي الوطني، ومدفوعات التقاعد.
المادة السادسة: الضرائب غير المباشرة وسياسة الواردات	5	لم يتم تفعيل نظام الخصم بالمصدر بين الجانبين بصورة كاملة مما تسبب في تسرب إيرادات الخزينة. قامت السلطات الإسرائيلية بتجميد عائدات المقاصة في عدة مناسبات، وهي بذلك تكون قد خرقت بنود اتفاق باريس الاقتصادي، وانتهكت مبادئ التحويل المالية، واستخدمت قوتها كسلطة محتلة لفرض اجراءات تعسفية (أو لممارسة ضغط سياسي) على السلطة الفلسطينية.

المادة في بروتوكول باريس	فقرة رقم	الخروقات الإسرائيلية للمواد
المادة السابعة: العمل	1	فرضت إسرائيل قيوداً تعسفية على حركة العمال وتنقلهم بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.
المادة الثامنة: الزراعة		فرضت إسرائيل العديد من القيود على الصادرات الزراعية الفلسطينية واعادت دخول المنتجات الفلسطينية الى اسرائيل، اما بذراع أمنية او فنية، بينما تدخل المنتجات الاسرائيلية الى الاسواق الفلسطينية بشكل حر ودون قيود. في بعض الحالات، تقوم الجهات الاسرائيلية بعمليات تفتيش مكثفة للمنتجات الفلسطينية وتأخيرها على الحواجز قبل ادخالها مما قد يؤدي الى تلفها قبل وصولها للسوق الاسرائيلية. تنتهك إسرائيل 10 بنود من أصل 17 في هذه المادة. تطبق إسرائيل معايير مختلفة للنباتات والحيوانات والمنتجات الحيوانية والبيولوجية عن تلك التي تعتمدها أو توصي بها المنظمات الدولية ذات العلاقة، مما أوجد عوائق تجارية بين الطرفين من جهة وبين الفلسطينيين وبقية العالم من جهة أخرى فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية؛ تسعى إسرائيل جاهدة لمنع دخول منتجات الألبان واللحوم الفلسطينية إلى القدس الشرقية، التي تشكل جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة والأسواق الإسرائيلية.
المادة العاشرة: السياحة	2	لا تزال السلطات الإسرائيلية تسيطر على المواقع الأثرية والمعالم السياحية في الضفة الغربية، وتقوم بتطويرها والترويج لها على أنها مواقع اسرائيلية كونها تقع في المنطقة "ج". مثال على ذلك موقع جبل الفريديس (هيروديون) في بيت لحم، السامري الصالح في الخان الأحمر، وموقع المعمودية (المغطس) في نهر الأردن.
	4,6	تمنع اسرائيل الحافلات التابعة لشركات النقل السياحي الفلسطيني من دخول المناطق الإسرائيلية.
	7	لا تعترف السلطات الاسرائيلية برخصة عمل الادلاء السياحيين ولا تمنحهم تصاريح لدخول إسرائيل.
المادة أحد عشر: قضايا التأمين	3,4,5,6,7,10	نتجت خروقات هذه المادة عن عدم اعتراف إسرائيل بالقوانين الفلسطينية وتطبيقاتها، بالإضافة الى عدم التزامها بمسؤولياتها كما ينص عليها بروتوكول باريس وخاصة في المنطقة "ج".

## جدول (2): سياسات وتدخلات تساهم في تحقيق التفكك الاقتصادي عن إسرائيل

- تطبيق كامل للقانون الصادر عام 2010 حول حظر بضائع المستوطنات والعقوبات المترتبة على ذلك، ومنع دخول المستوطنات كلياً
- إجراء مراجعة شاملة لقوائم السلع والكويتا التي نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي، حيث أن هذه الكويتا قد وضعت عام 1994 ولم تعد مناسبة بسبب تغير حجم الطلب على معظم هذه البضائع
- تعزيز المنتج الوطني وتشجيع صناعات جديدة بديلة من خلال سياسة احلال الواردات، وتوجيه الاستثمار لتلك القطاعات ومن خلال الحوافز الضريبية واستهداف المناطق المحاذية للمستوطنات
- الاستفادة القصوى من القوائم السلعية (أ،ب)، وتحديد السلع الممكن توسيع قائمتها بموجب تقدير احتياجات السوق الفلسطيني منها.
- التعامل المدروس بالمثل حيال الخروقات الإسرائيلية للاتفاقيات مع الأخذ بالاعتبار توفر البدائل.
- تكثيف الجهود لمحاربة التهريب، وخاصة في المنطقة "ج"، والعمل على إعادة صياغة للقوانين الرادعة وتوفير الأدوات التي تساعد في المكافحة.
- توسيع القاعدة الضريبية وتحسين سبل الجباية، وإعادة النظر في السياسات الضريبية الموائمة لمستوى الاقتصاد الفلسطيني.
- حشد الدعم الدولي حول تسهيلات التجارة الفلسطينية بكافة الوسائل الممكنة، والتوجه الى الشركاء التجاريين في المساعدات الفنية والإدارية واللوجستية التي تعزز من حركة التجارة الفلسطينية بما ذلك تفعيل مجلس الصادرات الفلسطيني وتنفيذ إستراتيجية التصدير التي تم اعتمادها من قبل الحكومة.
- إنشاء صندوق وطني للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية وتوفير الدعم والإعانات له، والتوجه نحو إنشاء صندوق آخر للاستثمارات المشتركة مع القطاع الخاص وإعطاء تسهيلات استثنائية للمشاركين في هذا الصندوق.
- تطوير أنظمة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة لتعزيز المنافسة وكسب ثقة المستهلك الفلسطيني، وذلك ضمن سياسة صناعية هادفة تعتمد النهج الانتقائي للسلع المستهدفة. مع الرقابة على الأسعار وضمان عدالة المنافسة
- تشجيع الاستيراد المباشر بوسائل عملية من خلال الدعم أو سياسة صناعية وتجارية، بهدف تقليص الاستيراد غير المباشر، حيث يلجأ عدد من المستوردين الفلسطينيين للاستيراد من خلال مستوردين إسرائيليين مما يحرم الخزينة الفلسطينية من الضرائب والجمارك المستحقة على تلك البضائع
- الاستغناء التدريجي عن عملة الشيكل الإسرائيلي ووضع الآليات اللازمة لذلك بما يشمل، أ: ان تكون عملة الموازنة الفلسطينية بالدولار أو الدينار الأردني وليس الشيكل. ب: ان تدفع الرواتب لموظفي السلطة بالدولار أو الدينار وليس بالشيكل. ج: دراسة التحول الى العملة الرقمية حيث أن بعض دول العالم بدأت تتجه نحو هذا الأمر
- وضع إجراءات وسياسات مصرفية تساعد على تطوير الاستثمار الصناعي والزراعي، وتحد من الإفراط في الاستثمارات الخاصة بالأراضي والعقارات.
- المصادقة على قانون البنك المركزي.
- المضي قدماً في تسريع العمل على التنمية الإقليمية والمحلية لتصبح حيز التنفيذ، ووضع الخطط المتعلقة بالأقاليم وتنميتها بناء على تقسيم مدروس
- إعادة صياغة الموازنة السنوية والسياسات المالية وسياسات الإقراض ما يخدم تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وخدمات.
- زيادة الاعتماد على الطاقة البديلة والبدء بتحضير بنية تحتية لاستيراد الطاقة من الأردن ومصر وتنسيق ذلك معهما من أجل توفير متطلبات الاقتصاد الفلسطيني من مشتقات البترول.
- تكثيف الحملة على الصعيدين المحلي والدولي بهدف الحد من ومنع خدمة اقتصاد المستوطنات.
- تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع دول المنطقة ودول العالم وخاصة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية الجوار والاتفاقيات مع مصر والأردن خاصة، وتوعية القطاع الخاص حول فوائد هذه الاتفاقيات
- الإسراع في إقامة إنشاء محطات لتحلية المياه في قطاع غزة